

الأزمة الإثيوبية تغذي فكرة إعادة هيكلة الاتحاد الأفريقي

انشغال أبرز الأعضاء في أزمات داخلية يؤجل الإصلاح ويترك القضايا الحساسة لقوى إقليمية ودولية



صورة في مقر الاتحاد الأفريقي حصاد أي اجتماع لقادة القارة

تستغلته قوى إقليمية تستهدف السيطرة على سلطة اتخاذ القرار داخل الاتحاد، وهي إشارة خطيرة تستوجب القيام بالإصلاحات الضرورية. وأشارت لـ"العرب"، إلى أن دولا مثل فرنسا والصين وروسيا وتركيا تدفع باتجاه أن يبقى الاتحاد الأفريقي على وضعه الحالي دون أن يستطع فرض قراره على جميع الأعضاء، وألا يتم تلويح التنسيق والتعاون بين دوله، لأن ذلك في غير صالح إيجاد بيئة مناسبة للتدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري.

الفعالية والرقابة

تتعرض مشكلات التمويل على فاعلية أدوار الاتحاد في الرقابة على الكثير من الديمقراطية الناشئة في القارة، بعد أن نجح إلى حد بعيد في حصار الانقلابات العسكرية، ما يُعرض العديد من مندوبيه المشرفين على عمليات الاقتراع للرشاوى السياسية، كما أن الأمر انعكس سلبا على عدم قدرة قوات السلام التابعة له للوصول إلى عدد من أماكن الصراع التي تحظى بوجود أممي.

وأوضح تقرير مجموعة الأزمات الدولية هذا العام أن الاتحاد يملك الإرادة والقدرة على القيام بمهمات مكافحة الإرهاب وحفظ السلام الضرورية للمساعدة في إحلال الاستقرار في دول أفريقية، لكن لا يملك الموارد المالية لتقديم دعم ثابت.

واعتمد الاتحاد عدة وثائق هامة ترسي معايير جديدة، لتكتمل الوثائق المعمول بها بالفعل، وشملت اتفاقية منع ومكافحة الفساد، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وأيضا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وما يرتبط بها من الإعلان حول الديمقراطية والسياسة والاقتصاد وحوكمة الشركات.

وثمة أزمة يعاني منها الاتحاد ترتبط بمنظمات إقليمية أخرى تضم دولا بالقارة، مثل الجماعة التنموية للجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، والاتحاد الاقتصادي والجماعي لأفريقيا الوسطى، والمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، والهيئة الحكومية للتنمية، وتجمع دول الساحل والصحراء.

وترفض مجموعة دول الجنوب الأفريقي تدخل الاتحاد في دول إقليم الجنوب، وهو ما يتكرر مع غرب القارة وهكذا، إضافة إلى أن هناك تكاملا عسكريا بين دول تجمع الساحل والصحراء بعيدا عن الاتحاد الأم. وأكدت استاذة العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم تماضر الطيب، أن القارة ستواجه أزمات تختلف في طبيعتها عن أزمات سابقة التي تركت على الصراعات المسلحة ذات الخلفيات السياسية، وأن قضايا المياه والأمن الغذائي والنساج والانفجار السكاني ستصبح حاضرة بقوة ما يتطلب إعادة هيكلة تتماشى مع ذلك، إلى جانب وضع آليات حديثة لفض النزاعات.

لجات إلى البنك الدولي والولايات المتحدة لطلب التدخل في أزمة سد النهضة، لكن تعنت إثيوبيا نجح في إعادة الأمور إلى الاتحاد، الذي عجز عن حلها. وتعد مسألة تمويل الاتحاد إحدى القضايا الملحة التي ناقشتها قمة عديدة، بعد أن أوضحت نسبة 0.2 في المئة من واردات الدول الأعضاء غير متماشية مع تدخل الاتحاد وسط زيادة الأزمات الأمنية والاقتصادية، خاصة أن نسبة تمويل اشتراكات الدول الأعضاء لا تتجاوز 30 في المئة.

والتقت قمة الاتحاد المنعقدة بكينغالي في 2017، الضوء على أزمة التمويل، وقالت إن 40 عضوا من أعضاء الاتحاد، تتخلف جزئيا أو كلياً عن سداد اشتراكاتها، ما خلق فارقاً في التمويل بين الميزانية المتوقعة والتمويل الحقيقي، كما أن هذا العجز يتم تغطيته بواسطة مانحين ومساهمين من خارج الاتحاد، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ما يؤثر على عمل الاتحاد بشكل غير مباشر. وأوضحت استاذة العلوم السياسية بكليية الدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة، هبة البشبيشي، أن عملية التمويل بها خلل، فلا يمكن المساواة بين دول غنية لديها عوائد نفطية وغيرها من الموارد، ودول فقيرة تعاني من أزمات متفاوتة، وبالتالي فإن العجز

ولفت أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد في الإمارات حمدي عبدالرحمن، إلى أن انشغال الدول ذات الثقل الأكبر داخل الاتحاد بأزمات داخلية تصعب من مهمة إدخال إصلاحات أو الحديث عن إعادة هيكلة حاليا، لأن القاهرة تتدخل بخطط تستهدف إعادة توازن القوى، ما يعيد لها دورها بالقارة، وهو أمر قد يأخذ سنوات. وقال لـ"العرب" إن "الجزائر تمر بعملية تحول سياسي، وتولي اهتماما بأزماتها الداخلية مع وجود رئيس إلى إثيوبيا التي تواجه مخاضا عسيرا نحو الانتقال الديمقراطي، وتشغل بصراعاتها الداخلية".

ويذهب الخبير في الشأن الأفريقي إلى التأكيد على أن ضعف إمكانيات الاتحاد تنعكس مباشرة على قدراته اللوجيستية في حسم الخلافات وعلى فعاليته السياسية في الأزمات المتفاقمة وأهمها سد النهضة، الذي يواجه معضلة غياب كوارث فنية تضع صياغة مناسبة يتوافق عليها جميع الأطراف. ولدى عبدالرحمن قناعة بان الاتحاد يبتعد عن القضايا الحساسة لصالح قوى إقليمية ودولية، وأن هناك إدراكا داخل لجانته الفنية بأنه توجد ندرة في الخبراء الذين بإمكانهم إحداث الفارق في أي أزمة، وهو ما حاولت مصر تجنبه بعد أن

وتتفق مديرة البرنامج الإفريقي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، أماني الطويل، مع هذا الرأي، لكنها أشارت إلى أن الفضل في الملفات الكبيرة يرتبط بإثيوبيا، التي لديها نفوذ واسع في الهيكل الإداري والسياسي للاتحاد، وهيمنة على سلطة اتخاذ القرار، وتعتبر في الوقت ذاته أن الأمر طبيعي بالنسبة إلى المنظمات الإقليمية الأخرى التي تستضيف مقراتها. وأوضح لـ"العرب"، أن القوى الكبرى المؤثرة في الاتحاد ما زالت محتفظة بقدرة كبيرة من أدوات قوتها فاعلا عن مصالحها، ما يوضح النفوذ القوي للجزائر وتوجيه أزمة الصحراء مع المغرب لصالحها واحتفاظ نيجيريا بنفوذها لتعزيز قوتها في غربها، والأمر ذاته بالنسبة إلى جنوب أفريقيا في نصف القارة الجنوبي.

وتحاول مصر استعادة حضورها على الساحة الإفريقية بعد غياب ثلاثة عقود، وتصحح أخطاء بدأت منذ عهد الرئيس الأسبق أنور السادات، حيث رأى أنه لا حاجة للكتلة الإفريقية في معادلة الصراع مع إسرائيل، وقد أوجد ذلك صعوبات لاستعادة النفوذ، وجعل بلده تسير في خط لإعادة صياغة تموضعه داخل الاتحاد، والبحث عن وسائل طرح عملية الهيكلة بصورة ناعمة.

يواجه الاتحاد الأفريقي اختبارات صعبة في التعامل مع الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية المتفاقمة في القارة، من دون أن يجد الأدوات التي تمكنه من النجاح، ما بات يهدد بتفكك المنظمة الإقليمية العريقة، والتي وجدت نفسها أخيرا محملة بأعباء تفوق قدراتها السياسية، وهو ما يطرح تساؤلات عديدة شائكة بشأن إمكانية إدخال إصلاحات مؤسسية وإدارية تسمح بالمزيد من التفاعل مع القضايا الحرجة.

يساعد على وجود حرية حركة للجان الاتحاد المختلفة.

ولفت هؤلاء إلى أن الاتحاد أول من يدفع ثمن الفشل، فمثلا استمرار التفاوض في أزمة سد النهضة إلى ما لا نهاية له انعكاسات كبيرة على أدواته في حل النزاعات، ويطول الضرر بعض دول القارة التي ستجد نفسها منخرطة في صراعات بسبب المياه، ما يضع على عاتقه عبئا كبيرا، ما لم يتمكن من إيجاد وسيلة تحرره من القيود المفروضة عليه.

وقال الباحث السوداني عبدالمنعم أبوإدريس، لـ"العرب" إن "العرب" فشلت في اجتياز اختباري سد النهضة وإقليم تيغراي، غير أن البلد الذي يقع في أراضيه مقر المنظمة لم يستجب لها، ويصمم على التعامل مع الأزمة بعيدا عن الوساطات الخارجية.

ومشكلة تيغراي تحيل إلى أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان التي أخذت بعدا تخطى المكونات الداخلية من دول الاتحاد، ما انعكس على عدم قدرته في تحريك جمود المباحثات منذ إحالة الملف إليه في يونيو الماضي، وتبدو الأمور في طريقها إلى الفشل. ويصر الاتحاد، الذي تأسس منذ 57 عاما تحت مسمى منظمة الوحدة الإفريقية، بتحديات عميقة، في ظل استمرار النزاعات المسلحة في بقاع مختلفة، تتمدد في الكونغو الديمقراطية والصومال وموزمبيق وجنوب السودان، وأخيرا إثيوبيا.

تهديدات جوهريّة

استطلعت "العرب" آراء مراقبين حول مغزى تداخل إثيوبيا في أزمته مهمتين تشهدهما القارة حاليا، وما يمكن أن يعكسه ذلك من تهديدات جوهريّة، ووجدت أن غالبية الآراء تصب في أن الحل يكمن في إيجاد آلية تضمن عدم تدخل دولة المقر في شؤون إدارته، بما



إزالة العوائق أمام إصلاح قطاع الأمن الاختبار الأهم للسودان

استراتيجية بشأن حجم هذا القطاع الأمني الجديد وهيكله وقدراته وأهدافه. ومن الواضح أن إصلاح قطاع الأمن السوداني مع الجمع بين الجهات الفاعلة الأمنية المتباينة في كيان وطني واحد يتطلب وقتا وتفكيراً جديداً ويشمل ذلك تغيير طريقة النظر للأمن والتخطيط له وإدارته. فالضفي قدما دون هذا التوجه الاستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى انهيار عملية الإصلاح برمتها بسهولة.



ولعل من أبرز التحديات تلك المتعلقة بكيفية التوفيق بين التمثيل والكفاءة المهنية في قطاع الأمن، ففي معظم سياقات الحرب الأهلية، تهيم جماعات عرقية على الفصائل المسلحة، وتميل إلى أن تكون ممثلة تمثيلا أكبر في الحكومة الانتقالية، التي تكافئ بدورها أولئك الذين يحملون الأسلحة، كما هو الحال في جنوب السودان. كما أن عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة عملية بالغة الأهمية لتحويل قطاع الأمن والانتقال من الحرب إلى السلام، لكن السودانيون اعتمدوا نهجا تقليديا إزاء ذلك، فقد ثبت باستمرار أن العملية رؤية شاملة أو توجهات

السودان هناك عدد من المسائل التي تشكل عملية إصلاحه موضع اعتبار خاص.

ويقول بيونغ دينغ كول في ورقته البحثية إن جهاز الأمن الذي أنشأه نظام البشير مجزا للغاية وكبير بشكل استثنائي، فهو يتألف من نحو 227 ألف فرد، بعيدا عن مختلف الجماعات المسلحة المنتسبة إليه، ويُنظر إلى العديد من هذه الوحدات على أنها غير مهنية.

وعلاوة على ذلك، ومع انخفاض النفقات العسكرية من زرونها خلال الحرب الأهلية الطويلة مع جنوب السودان، لكنها ما تزال تمثل نحو 10 في المئة من ميزانية الدولة، فضلا عن انخراط الجيش بشكل كبير في أجزاء أخرى من الاقتصاد.

وما يزيد من تفاقم هذا التحدي أن الحركات المسلحة، التي تحارب الحكومة، والتي تتميز بجنود غير مدربين جيدا وغير منضبطين، سيتعين الآن إدماجها في هذا القطاع الأمني. وتم ترك مسألة عدد المقاتلين الذين يتعين إدماجهم بيد المؤسسات العسكرية المشتركة، ولا تتضمن هذه العملية رؤية شاملة أو توجهات

وبموجب تفويض إدماج المعارضة المسلحة في قوات الأمن، يتطلب الاتفاق أيضا، وفق رأي دينغ كول، خطة لما سيبدو عليه قطاع الأمن المتجدد في السودان.

وسوف تشكل الخيارات، التي أُخذت في معالجة أولويات الانتقال السياسي ووتيرته وتسلسله، الدرجة، التي تتم بها إزالة الفجوات على نحو فعال ولاسيما قطاع الأمن، ففي حالة



يظل إصلاح أجهزة الأمن في السودان قضية أساسية ولازمة لاستكمال مراحل الانتقال الديمقراطي لطى صفحة التركة الثقيلة التي خلفها نظام البشير، لدرجة أن المحللين المهتمين بهذا البلد، الذي عانى من تحولات تيار الإسلام السياسي في مفاصل الدولة، رسموا عدة محددات يتوجب أن تتخذها كافة الأطراف، باعتباره التحدي الأهم لإنجاح اتفاق السلام.

الخرطوم - يعد السودان من أقل البلدان، التي تضررت من التهديدات الإرهابية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن بالنظر إلى طبيعة المسار السياسي، الذي اتخذته الحكومة الانتقالية والجهة الثورية بعد إنهاء حكم نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، فإن طبيعة التحديات التي تواجه قطاع الأمن تبدو مختلفة تماما.

وثمة شبة إجماع من قبل المراقبين وحتى صنّاع السلام في السودان على أن البلد يحتاج إلى استراتيجية أمنية وطنية لتوجيه إصلاحات قطاعه الأمني من أداة قمع لإدامة النظام القديم إلى قوة مهنية تحمي المواطنين في ظل نظام ديمقراطي ينظر إلى الجميع على قدم المساواة.

ومنذ الإطاحة بالبشير في أبريل العام الماضي، ظهر بصيص من الأمل للسودانيين من أجل اقتلاع علل وأفات ثلاثة عقود من الحكم القمعي وسيطرة حزب المؤتمر الوطني المحسوب على تيار الإسلام السياسي الذي اتسم عهده بإغلاق مؤسسات الدولة وتسييس القطاع الأمني لخدمة شخص